

دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر

احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

The role of Non-Governmental Organizations (NGOs) in supporting
the national initiative to develop the most needy villages
in the light of Egypt's vision 2030

٢٠٢٢/١٢/١٥ تاريخ التسليم

٢٠٢٢/١٢/٢٥ تاريخ الفحص

٢٠٢٣/١/٩ تاريخ القبول

إعداد

خليل فنيار خليل خله

معيد بقسم تنظيم المجتمع

كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة أسيوط

khalilfenyar@social.aun.edu.eg

دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

اعداد وتنفيذ

خليل فنيار خليل خله

ملخص البحث:

تقوم الجمعيات الأهلية بدور مهم في دعم الجهود التنموية باعتبارها شريك أساسي للدولة، وفي إطار توجه الدولة المصرية لتنفيذ المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً والتأكيد على ضرورة تضافر كل أجهزة الدولة من مؤسسات وأجهزة حكومية ومنظمات مجتمع مدني، ونظراً للدعم الكبير الذي أولته القيادة السياسية للجمعيات الأهلية وتفعيل دورها في مجالات التنمية المختلفة باعتبارها قطاعاً هاماً من قطاعات المجتمع المدني إلا أنها أكثر قطاعاته تبلوراً وأهمية، وذلك لأنها تخدم أكثر الفئات احتياجاً من خلال تقديم مجموعة من الخدمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية.....إلخ.

حيث تهدف المبادرة القومية إلى تحسين مستوى الحياة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجاً على مستوى الدولة، كما تسهم في الارتقاء بمستوى الخدمات اليومية المقدمة للمواطنين الأكثر احتياجاً، وبخاصة في القرى. وكذلك توفير الحياة الكريمة للفئات الأكثر احتياجاً على مستوى الجمهورية، كما تتضمن الرعاية الصحية وتقديم الخدمات الطبية والعمليات الجراحية، وصرف أجهزة تعويضية، وتنمية القرى الأكثر فقراً لخريطة الفقر، وتوفير فرص عمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في القرى والمناطق الأكثر احتياجاً.

الكلمات الافتتاحية: الجمعيات الأهلية، المبادرة القومية، تطوير القرى الأكثر احتياجاً.

The role of Non-Governmental Organizations (NGOs) in supporting the national initiative to develop the most needy villages in the light of Egypt's vision 2030

Abstract

NGOs play an important role in supporting development efforts as an essential partner of the state, and within the framework of the Egyptian state's direction to implement the national initiative to develop the most needy villages and to emphasize the need for concerted efforts of all state agencies from institutions, government agencies and civil society organizations, and in view of the great support given by the political leadership to NGOs and activating their role in various fields of development as an important sector of civil society, but they are the most crystallized and important sectors, because they serve the most needy groups through Providing a range of health, social and economic services..... Etc.

The national initiative aims to improve the standard of life for the most needy community groups at the state level, and also contributes to upgrading the level of daily services provided to the most needy citizens, especially in villages, as well as providing a decent life for the most needy groups at the level of the Republic, as well as including a part for health care, providing medical services and surgeries, disbursing prosthetic devices, and developing the poorest villages for the poverty map. Providing job opportunities for small and medium enterprises in the villages and areas most in need.

Keywords: NGOs, the national initiative, development the most needy villages.

أولاً: مدخل لمشكلة الدراسة:

تعتبر التنمية السبيل الوحيد كي يواجه الأهالي مشكلاتهم المجتمعية واللحاق بركب التقدم. فالبرغم من الجهود المتواصلة التي تقوم بها الحكومات لتحقيق التنمية إلا أنه يصعب على حكومات بعض الدول النامية بصفة خاصة بمفردها الوفاء بمتطلباتها، لذلك تحث الحكومات دائماً على الجهود الأهلية للمشاركة في عمليات التنمية وتدعيمها حتى يتسنى لها النجاح في هذا المسار (الجوهري، ٢٠٠١، ص. ٢٧٥).

ومن ثم يسعى عالم اليوم بكل عناصره ومكوناته الرئيسية متمثلة في الدول والحكومات والشعوب ومنظمتها المختلفة الحكومية وغير الحكومية إلى تحقيق التنمية التي تستهدف الإنسان في جوانب حياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها من الجوانب الأساسية الأخرى لبنى البشر أينما وجدوا وفي مختلف الظروف المعيشية. (Abd Elhadi , 2006, p.3)

ومما لا شك فيه أن المنظمات غير الحكومية جزء مهم من القطاع المجتمعي، حيث تعد منظمات ربط وتشبيك بين مكونات المجتمع، وتسعى إلى أن تكون الإدارة الرئيسية لتوزيع ونشر برامج الرعاية الاجتماعية، فهي تناصر الفقراء والمهمشين والضعفاء وتسعى للتغيير الاجتماعي، وتقديم الخدمات الاجتماعية (عبداللطيف، ٢٠١١، ص. ٢٤٨).

هذا وتقوم الجمعيات الأهلية بدور هام اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وأخلاقياً فهي تمثل المدخل غير التقليدي لتحقيق الاستقرار وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للفئات المختلفة المحتاجة

ولذلك تقوم بنشاط عريض في مجال الخدمات الاجتماعية التي تتوجه إلى الأسرة والأطفال والشباب والمساعدة الذاتية (قنديل، ١٩٩٤، ص. ١٥).

بالإضافة إلى ذلك فقد أظهرت الجمعيات الأهلية نجاحات في عملها، لذلك فقد اعتبرت الدولة أداة رئيسية في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية مما ساعد في تدعيم دور الدولة ومسئوليتها تجاه المجتمع وبالتالي زيادة مشاركة المنظمات الأهلية في تنفيذ البرامج الاجتماعية. (Nikula , 2014, p.52)

وتلعب الجمعيات الأهلية دوراً حيوياً في تعزيز الحماية الاجتماعية للفقراء من خلال إعطاء صوت للفقراء الذين يعيشون في فقر، ومن بينهم الأطفال والنساء وذوو الإعاقة والمهمشون للتعبير عن احتياجاتهم، كما أن لديها القدرة على الوصول للناس الأكثر احتياجاً في المناطق الفقيرة والعشوائية، ولذا فهي يمكن أن تدخل في شراكة مع الحكومة لخلق فرص حقيقية للتنمية (Anew global partnership , 2013, p.12).

حيث تستطيع الجمعيات الأهلية أن تقوم بحشد الموارد المحلية وتنمية المجتمعات الفقيرة، كما بإمكانها مساعدة الأسر الفقيرة من خلال مشروعات تقدمها لهم ومساعدات تقدمها سواء مادية أو فنية لإتاحة الفرصة لهم وتنمية مجتمعاتهم بما لديها من القدرة على تحديد الحاجات الاجتماعية والمحلية بشكل دقيق نتيجة لاتصالها المباشر بالمواطنين وأيضاً لديها القدرة

على تقديم الخدمات بتكلفة أقل في ظل قدرتها على تعبئة الموارد وتنظيم الجهود التطوعية (شبيحة، ٢٠٠٢، ص. ٩٩).

وفي ضوء تزايد احتياجات الأسر الفقيرة وتنوعها نجد أن الحكومات بدأت تحث الجهود الأهلية للمشاركة في عملية التنمية لتدعيم مفهوم شركاء التنمية وخاصة في تطوير وتحسين المناطق الفقيرة وتحقيق جودة حياة الأسر الفقيرة (عبداللطيف، ٢٠٠٧، ص. ٢٠٦).

هذا مع ازدياد الاهتمام العالمي والإقليمي والعربي بالمجتمعات الفقيرة وذلك لوضع برامج تنموية وإستراتيجيات لمكافحة الفقر أو على الأقل التخفيف منه من خلال الشراكة بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات الأهلية. لذا فقد حددت الأمم المتحدة الأهداف التي ينبغي أن تتحقق حتى عام ٢٠١٥ م والتمثلة في تخفيف أعداد الفقراء لتحقيق التنمية الفعيلة (Citron and Michal، 1995)، فالجمعيات الأهلية تكفل تحقيق الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، فهي تتوجه بخدماتها إلى المجتمع ككل بهدف تنميته اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً (سليمان، ١٩٩٥، ص. ٢).

وفي جمهورية مصر العربية انتشرت الجمعيات الأهلية بصورة واسعة في جميع أنحاء الجمهورية حيث بلغ عددها حسب آخر إحصاء في (٢٠٢٠ م) نحو ٦٢٠٠٠ جمعية (وزارة التضامن الاجتماعي، ٢٠٢٠).

وقد لعبت الجمعيات الأهلية دور أساسي لمواجهة الفقر وقد أظهرت الدراسات في مجلس أوروبا

ومنظمة الأمم المتحدة في جنيف (مجلس حقوق الإنسان واللجنة الفرعية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان وغيرها من المحافل الدولية) الدور الفعال للجمعيات الأهلية في القضاء على الفقر بدءاً من تقديم المساعدات المادية إلى تنمية القدرات وتمكين الفقراء من استخدام مهاراتهم للخروج من دائرة الفقر (أحمد، ٢٠١١، ص. ٤٦٧).

فالجمعيات الأهلية هي الأفضل في الوصول إلى الفئات الأكثر فقراً وتحسين حياتهم، حيث تعمل بعدة طرق مختلفة لمكافحة الفقر. حيث طورت خدماتها من مجرد تقديم المساعدات المالية للفقراء إلى توفير الخدمات المباشرة وغير المباشرة من خلال تنمية قدرات ومهارات الفقراء عن طريق برامج التعليم والتدريب والتأهيل والتثقيف وغيرها من برامج وأنشطة تقدم للفقراء في صورة خدمات ومساعدات للفقراء (حماد، ٢٠٠٥، ص. ١٢٦).

وتلعب الجمعيات الأهلية في مصر دوراً رئيسياً في تقديم الخدمات الاجتماعية حيث تعد شريكاً أساسياً للمنظمات الحكومية في تحقيق أهدافها وأغراضها نحو تحقيق احتياجات الناس وحصول الأفراد على كافة الحقوق والخدمات التي يحتاجون إليها (خاطر وآخرون، ٢٠٠١، ص. ٣١١).

ويعد تكملة دور الحكومة والتنظيمات الرسمية في تقديم برامج الرعاية والتنمية من أهم الأهداف التي تسعى المنظمات الأهلية إلى تحقيقها (البريري، ٢٠١٤، ص. ٣٠)، وتعد الجمعيات الأهلية من بين تلك المنظمات التي

تسعى طريقة تنظيم المجتمع إلى زيادة كفاءتها في مواجهة المشكلات المجتمعية بوصفها مكوناً رئيسياً مهماً في المجتمع المدني (أبوالنصر، ٢٠٠٤، ص ٥٠٠-٥٣).

هذا وقد تبنت الحكومة المصرية خطة إستراتيجية حتى عام ٢٠١٧م تضع في أولوياتها التعامل مع أسباب الفقر وتحقيق نمو اقتصادي مناسب وإيجاد ظروف سياسية وقانونية مستقرة تكفل المساواة والعدل بين المواطنين، وتركز الخطة الإستراتيجية على الاحتياجات المباشرة للفقراء، وتعتبر منظمات المجتمع المدني شريك في مساعدة الحكومة على تنفيذ هذه الخطة، حيث أن الموارد الحكومية غير كافية لتحقيق أهداف تحسن من خلالها برامج الرعاية الاجتماعية، كما أن هذه المنظمات يمكنها أن تجد الطرق والوسائل لتعبئة الموارد البشرية والمادية وتقليل تكلفة الخدمات وتقديمها بأسلوب أكثر فاعلية، فضلاً عن مرونة هذه المنظمات وقدرتها على الوصول إلى القاعدة الشعبية. (السالموطي وآخرون، ٢٠٠٧، ص ٧٧).

وفي إطار ذلك خصصت الحكومة المصرية ١٠٣ مليار جنيه لمبادرة حياة كريمة لغير القادرين وتطوير القرى الأكثر إحتياجاً وتوفير كافة المرافق والخدمات الصحية والتعليمية والأنشطة الرياضية والثقافية، ومبادرة حياة كريمة تهدف إلى تحسين مستوى الحياة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجاً على مستوى الدولة خلال العام ٢٠١٩م، كما تسهم في الارتقاء بمستوى الخدمات اليومية المقدمة للمواطنين الأكثر احتياجاً، وبخاصة في القرى، وكذلك توفير الحياة

الكريمة للفئات الأكثر احتياجاً على مستوى الجمهورية خلال العام ٢٠١٩م، كما تتضمن شق للرعاية الصحية وتقديم الخدمات الطبية والعمليات الجراحية، وصرف أجهزة تعويضية، وتنمية القرى الأكثر فقراً لخريطة الفقر، وتوفير فرص عمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في القرى والمناطق الأكثر احتياجاً (الموقع الرسمي لخريطة مشروعات مصر، جمهورية مصر العربية).

فقد شهد تنفيذ المرحلة الأولى مشاركة من منظمات المجتمع المدني، حيث تضمنت المرحلة الأولى اختيار ٢٧٧ قرية تتجاوز فيها نسبة الفقر ٧٠%، إذ شملت الخدمات التي قدمتها المبادرة، بناء أسقف ورفع كفاءة المنازل، ومد وصلات مياه وصرف صحي، تجهيز عرائس، وتوفير فرص عمل، تدريب وتشغيل من خلال مشروعات متناهية الصغر، وتقديم سلات غذائية للأسر الفقيرة، وتوفير البطاطين والمفروشات لمواجهة برد الشتاء، وإطلاق قوافل طبية للخدمات الصحية وتنمية الطفولة، ومشروعات لجمع القمامة وإعادة تدويرها.

ولأهمية تلك المبادرة فقد قام السيد الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية بتوجيه الحكومة والمؤسسات المعنية بالتعاون مع الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني بإطلاق المرحلة الثانية للمبادرة، والتي تستهدف ٥٠ مركزاً على مستوى الجمهورية بإجمالي ١٣٨١ قرية، مؤكداً بأنه سوف يتابع بنفسه خطوات تنفيذ هذه المبادرة متمنياً لكل القائمين

عليها التوفيق والسداد (الموقع الرسمي للهيئة العامة للإستعلامات، جمهورية مصر العربية).
ومن هنا نجد أن تحقيق المبادرات لأهدافها يجب أن تكون وفق خطة تنموية للدولة تتكون من حزمة سياسات متكاملة ومتشابهة في مجالات الصحة وتوفير الخدمات الأساسية والعدالة، وتطوير مستوى المعيشة وضمان تكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين دون تمييز (السكري، ٢٠١٤، ص ٦٠).

وجدير بالذكر أن المبادرة القومية (حياة كريمة) لتطوير القرى الأكثر احتياجاً تتم في ضوء إستراتيجية مصر للتنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠) والتي ينص الهدف الأول منها على: الإرتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته، وتمثل أهدافه الفرعية في توفير منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية، وتعزيز الإتاحة وتحسين جودة وتنافسية التعليم، تعزيز الإتاحة وتحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة، تعزيز الإتاحة وتحسين جودة الخدمات الأساسية، وإثراء الحياة الثقافية، تطوير البنية التحتية الرقمية، وينص الهدف الثاني على: العدالة والإندماج الاجتماعي والمشاركة، وتمثل أهدافه الفرعية في تحقيق المساواة في الحقوق والفرص، تحقيق العدالة المكانية وسد الفجوات التنموية الجغرافية، تمكين المرأة والشباب والفئات الأكثر احتياجاً وضمان حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، دعم المشاركة المجتمعية في التنمية لكافة الفئات وتعزيز روح الولاء والانتماء للهوية المصرية وتنوعها

الثقافي، تعزيز الشمول الرقمي (الموقع الرسمي لرؤية مصر ٢٠٣٠).

هذا وتتميز الخدمة الاجتماعية عن غيرها من المهن الإنسانية والتي يقوم متخصصوها بتقديم الخدمات الإنسانية من حيث تركيزها على أهمية العلاقات الإنسانية بين الأفراد حتى تكون تلك الخدمات قائمة على تحقيق العدالة الاجتماعية والإقتصادية والتقدير والحكمة لدى متخصصيها، والنزاهة والجدارة في عمليات الممارسة (Julia et al, 2003, p.128).

ولذا تسعى الخدمة الاجتماعية من خلال عملها إلى دعم ومد الهيئات والمؤسسات أو الجمعيات بالمعلومات والمساعدات الفنية والإدارية حتى تستطيع أن تؤدي دورها في المجتمعات كما يجب أن تكون. والهدف من ذلك هو العمل على رفع مستوى الخدمات التي تقدم للجماهير وتحسين مستوى أدائها وتوصيلها لمن يحتاجها بالأسلوب الذي يحفظ له إنسانيته وكرامته، لأن الهدف الأسمى لها هو تدعيم الوجود الاجتماعي للأفراد والجماعات والمجتمعات وتنمية البرامج والخدمات التي تقدمها المنظمات الأهلية حيث تعتبر ضرورة لكل المجتمعات، وإستمرار المواطنين في تكوين منظمات أهلية تعبر عن مرحلة صحية في تطور حياة المجتمعات فالمنظمات لا تحقق جانب الإلتماء فقط ولكن حق لكل مواطن في المشاركة والتخطيط لإحتياجاتهم (صادق وآخرون، ٢٠٠٦، ص ٤٥٦).

وتعد طريقة تنظيم المجتمع إحدى الطرق الأساسية للخدمة الاجتماعية تستهدف تقوية قدرة المجتمع في التعرف على احتياجاته وتيسير

علاقات التعاون بين الأفراد والجماعات والمنظمات، وتعبئة المجتمع لحل مشكلاته من خلال المنظمات الاجتماعية (قاسم، ٢٠٠٠، ص ١١١)، كما تعمل على تنمية التعاون بين منظمات المجتمع المدني لتنفيذ مشروعاتها ومواجهة الاحتياجات المجتمعية للمناطق التي تقوم بخدماتها (عبداللطيف، ٢٠٠٧، ص ٢٦٢).

فطريقة تنظيم المجتمع تسعى إلى تدعيم قدرة المجتمع المحلي على تحديد مشكلاته وتعبئة طاقاته وموارده لمواجهة الحاجات والمشكلات لتحقيق أهدافه التنموية معتمدة في ذلك على بعض نماذج الممارسة المهنية مع الأجهزة والتنظيمات المجتمعية القائمة في ذات المجتمع (محمد، ١٩٩٦، ص ٢٢٣).

ثانياً: الدراسات السابقة:

(١) الدراسات العربية:

١- دراسة الهرميل (٢٠٠٤): استهدفت تلك الدراسة تحديد آليات لمواجهة مشكلة الفقر من منظور تنظيم المجتمع وتوصلت الدراسة إلى أن منظمات المجتمع المدني تستطيع أن تقوم بدور هام في الحد من مشكلة الفقر وأن التعاون الإيجابي بين الجهود الحكومية والأهلية يساهم بشكل كبير في الحد والتخفيف من مشكلة الفقر.

٢- دراسة حسن (٢٠٠٩): استهدفت هذه الدراسة تحديد أنسب الآليات الاجتماعية التي تساهم بها الجمعيات الأهلية في التمكين الاجتماعي والاقتصادي للأسر الفقيرة، تحديد أنسب الآليات الاقتصادية التي تساهم بها الجمعيات الأهلية في التمكين الاجتماعي

والاقتصادي للأسر الفقيرة، تحديد المعوقات التي تواجه الأسر الفقيرة المستفيدة عند حصولهم على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها الجمعيات الأهلية، تحديد آليات للأسر الفقيرة المستفيدة للتغلب على المعوقات التي تحول دون حصولهم على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها الجمعيات الأهلية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الآليات المستخدمة في تمكين الأسر الفقيرة اجتماعياً جاءت: ١- زيادة الموارد المالية لإقامة البرامج والمشروعات، ٢- الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في بعض الخدمات التي تقدمها الجمعية، وبالنسبة إلى الآليات المستخدمة في تمكين الأسر الفقيرة اقتصادياً جاءت: ١- تقديم مساعدات مالية، ٢- تقديم المشورة القانونية والاقتصادية لمساعدة الأسر الفقيرة التي تواجه ظروف صعبة.

٣- دراسة سالم (٢٠١٠): استهدفت هذه الدراسة مقابلة وإشباع الحاجات الأساسية للفقراء ورفع مستوى معيشتهم وتحديد واقع سياسات الرعاية الإنسانية والعدالة في تقديم خدماتها للفقراء الريف وتحديد قدرة الرعاية الإنسانية على تحسين نوعية حياة فقراء الريف، والتعرف على صعوبات تقديم الرعاية الإنسانية للفقراء الريف وأساليب تحسين نوعية حياتهم، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك بعض خدمات الرعاية الإنسانية التي لا بد من توفيرها للفقراء وهي: خدمات

صحية وتعليمية واجتماعية وترفيهية وخدمات البنية الأساسية وخدمات الأمان الاجتماعي والضمان الاجتماعي.

٤- دراسة حسن (٢٠١١): استهدفت هذه الدراسة التعرف على تحديد إسهامات الجمعيات الأهلية كأحد مؤسسات المجتمع المدني في تحسين نوعية الحياة للفقراء وتحديد البرامج والمشروعات التي تساهم فيها الجمعيات الأهلية في تحقيقها، وتوصلت الدراسة إلى أن الجمعيات الأهلية تقدم العديد من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية، كما أنها تعمل جاهدة على التوصل إلى تصور مقترح لتفعيل إسهامات الجمعيات الأهلية في تحسين نوعية الحياة للفقراء. من خلال ارتباط الجمعيات باحتياجات واهتمامات الفقراء.

٥- دراسة جمعة (٢٠١٣): استهدفت هذه الدراسة تحديد دور الجمعيات الأهلية في تمكين الفقراء بالمجتمعات الريفية، وتحديد الوسائل التي تساهم في تمكين الفقراء بالمجتمعات الريفية من الحصول على الخدمات المختلفة التي تقدمها الجمعيات الأهلية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خدمات الجمعيات الأهلية وتمكين الفقراء اجتماعياً بالمجتمعات الريفية، وأن من أهم الوسائل التي تساهم في تقديم الخدمات استخدام التكنولوجيا الحديثة في جمع المعلومات والبيانات، وأيضاً الاستعانة بالخبراء والمتخصصين عند تنفيذ البرامج.

٦- دراسة الشوبري (٢٠١٧): استهدفت الدراسة الحالية تحديد طبيعة إسهامات المنظمات الأهلية في تمكين الأسر الفقيرة وإدماجها في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠. وذلك من خلال استخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل لأعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين ومديري البرامج بالمنظمات الأهلية العاملة في مجال التنمية المحلية الريفية (بمركز ميت غمر- الدقهلية). وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التمكين الاجتماعي للأسر الفقيرة جاء مرتفع بقوة نسبية ٨٢.٠٥%، يليه التمكين الصحي للأسر الفقيرة جاء متوسط بقوة نسبية ٦٥.١٧%، يليه التمكين الاقتصادي جاء متوسط بقوة نسبية ٦٣.٣٠%، ثم التمكين التعليمي جاء متوسط بقوة نسبية ٦٢.٢٧%، وجاءت مؤشرات تنمية قدرات الأسر الفقيرة، كأحد المحاور الأساسية للتمكين الأسري والمجتمعي متوسطة بقوة نسبية ٦٥.٩١%.

٧- دراسة عبدالعزيز (٢٠١٩): استهدفت هذه الدراسة التعرف على الاحتياجات الاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية والترفيهية للأسر الأولى بالرعاية بالمجتمعات العشوائية، مع تحديد معوقات إشباعها، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الأسر الفقيرة الأولى بالرعاية تعاني من الاحتياجات الاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية والترفيهية، كما توصلت إلى مجموعة من المعوقات التي تحول دون إشباع هذه

الاحتياجات، كما عرضت لمجموعة من المقترحات التي يمكن أن تسهم في التخطيط الفعال لمواجهة هذه الاحتياجات.

٨- دراسة أبو النعمان (٢٠٢١): استهدفت هذه الدراسة تحديد مستوى الثقة بمنظمات المجتمع المدني، وتحديد مستوى خدمات الرعاية الاجتماعية بمنظمات المجتمع المدني، وكذلك تحديد مستوى تطوير خدمات الرعاية الاجتماعية بمنظمات المجتمع المدني. وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الثقة بمنظمات المجتمع المدني مرتفع وذلك وفقاً لأبعاد الثقة في الآخرين والثقة في المؤسسات، كما توصلت إلى أن مستوى خدمات الرعاية الاجتماعية بمنظمات المجتمع المدني مرتفع وذلك وفقاً لأبعاد الخدمات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية والخدمات التعليمية والخدمات الثقافية والخدمات الصحية، وتوصلت أيضاً إلى أن مستوى تطوير خدمات الرعاية الاجتماعية بمنظمات المجتمع المدني مرتفع وذلك وفقاً لأبعاد العدالة في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية، والتحسين المستمر لخدمات الرعاية الاجتماعية، إدارة معلومات خدمات الرعاية الاجتماعية، سهولة الحصول على خدمات الرعاية الاجتماعية.

(٢) الدراسات الأجنبية:

١- دراسة Ruckert Arne (2003): استهدفت هذه الدراسة التعرف على دور المجتمع المدني في التخفيف من حدة الفقر من خلال مشاركته.

ومؤسساته المختلفة في التركيز على السياسات الموجودة، ومحاولة ابتكار سياسات جديدة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المجتمع المدني كان له دور بارز في تعديل بعض السياسات المتبعة في مواجهة الفقر، وفي تحقيق التنمية وبناء سياسات جديدة لمواجهة الفقر.

٢- دراسة Fowler (2005): أشارت هذه الدراسة إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الأهلية باعتبارها من منظمات المجتمع المدني التي تهدف إلى بذل الجهد لتحسين نوعية حياة الفقراء والحد من الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة للفقراء والمساهمة في بناء البنية التحتية للمناطق التي تسكنها الأسر الفقيرة إلى جانب توجيه كافة الموارد المتاحة لهذه المؤسسات لخدمة الفقراء وتحقيق الاستقرار والأمن.

٣- دراسة Robert (2006): أضافت هذه الدراسة أهمية تضافر الجهود الحكومية مع المؤسسات الأهلية لتحسين نوعية حياة الفقراء من خلال تصميم برامج للرعاية الاجتماعية باعتبارها ركيزة لجودة الحياة يمكن من خلالها تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية تساعد على تحقيق الرفاهية للفقراء.

٤- دراسة David Young (2011): اهتمت هذه الدراسة بتحديد دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الريفي وأن الجمعيات الأهلية تعاني من ضعف الموارد التمويلية والبناء المؤسسي والقدرات البشرية غير المدربة مما يؤثر سلباً على تنمية المجتمع وتطويره وتوصلت الدراسة إلى أهمية الارتفاع

بكفاءة المنظمات غير الحكومية لما لها من أثر إيجابي على تنمية المجتمع الريفي من خلال العديد من البرامج والمشروعات المختلفة التي تركز في البداية على الريف لما يعانیه من مشكلات أهمها الفقر ونقص القدرات.

٥- دراسة Boyce Nicole (2015): أوضحت هذه الدراسة أهمية دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المجتمع الريفي من خلال تفعيل حقوق الإنسان على المستوى المحلي وأن المنظمات غير الحكومية لها دور في تنشيط هذا الدور من خلال التركيز على تنمية الوعي بحقوق المواطنين في الريف وأن تكون المشروعات والبرامج تغطي فئات عديدة بالتركيز على دور المرأة في المجتمع الريفي نظراً للدور الكبير التي تقوم به من خلال القطاعات غير الرسمية.

٦- دراسة Robert William (2016): أوضحت هذه الدراسة أهمية التعرف على جودة الخدمات التي تقدم للفقراء في المجتمع الريفي وتقديم التضامن لهم وتمكينهم من خلال عدة اتجاهات وأن تقديم التضامن للمجتمع الريفي وخاصة الفقراء بتنمية قدراتهم وطاقاتهم وتقديم الخدمات والمشروعات المتنوعة لرفع مستوى المعيشة للفقراء بالريف ولا بد من التركيز على دور المنظمات غير الهادفة للربح في ذلك وأن تراعي هذه المنظمات وتغطي كافة فئات المجتمع الريفي للارتفاع بالمستوى المعيشي لهم وتحقيق تنمية مستدامة لهم بالتركيز على البرامج والمشروعات ذات النفع العام.

ثالثاً: الموجهات النظرية للدراسة :

١- نظرية المنظمات.

٢- نظرية الدور.

٣- نظرية السلم الممتد.

١- نظرية المنظمات:

تعرف المنظمة من منظور اجتماعي بأنها: وحدة اجتماعية هادفة تسعى إلى تحقيق أغراض المجتمع بكفاءة وفاعلية وتحقيق السعادة للأعضاء العاملين فيها والاهتمام والعناية بالمجتمع (أبوالنصر، ٢٠٠٧، ص.٥٢). إذا فالمنظمات عبارة عن وحدات اجتماعية مخططة. أنشئت بقصد تحقيق أهداف معينة، فالمنظمات لا توجد عشوائياً، وإنما توجد بناء على دراسة لاحتياجات المجتمع (عبداللطيف، ٢٠٠٢، ص.٢٢١).

ويري "رشاد أحمد عبداللطيف" أن المنظمات هي: (عبداللطيف، ٢٠٠٢، ص.٢٢٢)

١- وحدات، كيانات، بناءات اجتماعية.

٢- تم إنشاء هذه المؤسسات بناء على تخطيط مسبق وعلى أساس علمي ومدروس.

٣- أن القصد من إنشائها هو تحقيق أهداف معينة (اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية، دينية... إلخ) أي أنها وحدات هادفة.

٤- تستخدم المنظمة مجموعة من الأدوات لتحقيق أهدافها (المقابلات، الاجتماعات، الندوات... إلخ).

٥- يعمل بها أشخاص (مهندسون، إداريون، عاديون) لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة (المنظمة).

٦- تقوم على أساس التفاعل بين العناصر المكونة لها وعلى أساس التفاعل مع المجتمع المحيط بها.

- ٧- تنظيم العلاقات بين أفرادها، وبينها وبين المجتمع مجموعة من اللوائح المكتوبة أو المتعارف عليها، وكذلك مجموعة من القيم والعادات والتقاليد.
- ٧- يوجد للمنظمة إذا كانت كبيرة الحجم أساق فرعية تحقق أهداف المنظمة الأم وتلتزم بنفس لوائحها وقيمتها.
- وتحتاج المنظمات لمجموعة من المتطلبات للقيام بوظائفها وهي: (صادق، ١٩٩١، ص. ٢٢١)
- ١- الحصول على عضوية كافية واختيار أعضاء جدد طبقاً للمعايير التي تضمها المنظمة.
 - ٢- توفير تدريب للأعضاء يتم من خلاله بث قيم المنظمة وتقاليدها لدى أعضائها.
 - ٣- تنمية التفاعل والاتصال الإنساني بين الأعضاء وبين مختلف مكونات المنظمة.
 - ٤- إيجاد تنظيم لتقييم العمل حيث يكون لكل قسم بالمنظمة واجب معين وأنشطة وواجبات ومسئوليات مكملة لنظائرها بسائر أقسام المنظمة بحيث يؤدي هذا في مجمله إلى تحقيق أهداف المنظمة.
 - ٥- إسناد الأورار الملائمة لأعضاء المنظمة بحيث يقوم كل منهم بالواجبات والأنشطة والمسئوليات التي تتفق مع الدور القائم.
 - ٦- تنظيم العلاقات بين مكونات المنظمة بإيجاد التكامل فيما بينها.
 - ٧- العمل على أن يتبنى الأعضاء قيماً اجتماعية مشتركة ومن ضمنها الموافقة على أهداف المنظمة والعمل من أجلها.

- ٨- العمل على الحصول على الموارد التي تحتاجها المنظمة من البيئة الخارجية واللازمة في تحقيق أهدافها.
- ومن خلال العرض السابق لنظرية المنظمات يمكن أن نوضح كيفية استفادة الدراسة من نظرية المنظمات في التالي:
- أن المنظمات، ومنها الجمعيات الأهلية لها دور كبير في تنمية المجتمع المحلي وتحقيق أهدافه.
 - هذه الجمعيات يتم إنشاؤها لتحقيق أهداف محددة، والتي تسهم في إشباع احتياجات المجتمع ومواجهة مشكلاته ومنها مساندة الجهود الحكومية في تنفيذ المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً.
 - العمل على التغلب على الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تحقيق الجمعيات لأهدافها.
 - المساهمة في تطوير أنشطة وبرامج الجمعيات الأهلية، لسد الاحتياجات الملحة للمستفيدين من خدمات وبرامج الجمعيات الأهلية.
 - المساهمة في الاستثمار الفعال للموارد والإمكانيات الموجودة بمنظمات المجتمع المدني.
 - فتح قنوات الاتصال بين المنظمات وبعضها، لصنع نوع من تبادل الخبرات والمعلومات، بهدف تحقيق الأهداف المراد تحقيقها.
- ٢- نظرية الدور:
- تستمد نظرية الدور متغيراتها من الدراسات الحضارية والاجتماعية ودراسات الشخصية، ووحدات النظرية هي: الدور Role (وحدة

الحضارة). المكانة Status (وحدة المجتمع). الذات Self (وحدة الشخصية). وتقوم النظرية على محور التفاعل بين الذات والدور. وفي نظرية الدور فإن الشخص يعد الوحدة العامة للتفاعل وتضاف إليه وحدة أدق وهي الدور. وتقوم النظرية على أساس الفعل المتبادل بين الأشخاص. ولكن الأفعال تنظم في أدوار. والتفاعل الثاني الذي تقوم عليه النظرية هو التفاعل بين الدور والذات (السنهوري، ١٩٩٨، ص.٣٠٠).

وفيما يلي بعض المفاهيم المتعلقة بنظرية الدور. وهي كالتالي:-

● مفهوم الدور: ويقصد بالدور جملة الأفعال والواجبات التي يتوقعها المجتمع ممثلاً في هيئاته وأفراده ممن يشغلون أو يتفاعلون في مواقف معينة (رجب وآخرون، ١٩٨٣، ص.٣٧).

● توقعات الدور: وهي التصورات أو الأفكار التي تكون لدى الآخرين لمدي مناسبة أنماط سلوكية يقوم بها شاغل مكانة معينة (فهى صفات qualities وأفعال Action)

● متطلبات الدور: وهي المقومات اللازمة لأداء دور معين. وهي تنشأ من المعايير الثقافية. وهي توجه الفرد عند اختياره وسعيه للقيام بأدوار معينة.

● تكامل الأدوار: يتم التكامل في الأدوار إذا قام كل فرد بدوره بشكل تلقائي دون صعاب وبالطريقة المتوقعة منه (الصديقي، ٢٠٠٣، ص.٢٧٥-٢٧٦). وتنتضح أهمية التكامل في الجمعيات الأهلية إذ توجد بها

مجموعة من الأدوار المستقرة المحددة لكل شخص، حيث إنه كلما تكاملت وتناسقت الأدوار داخلها استقرت الجمعية وأصبحت قادرة على أداء وظائفها في التخفيف من المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالفقر.

● أداء الدور: ويقصد به السلوك أو النشاط الذي يقوم به الفرد في موقف معين. فأداء الفرد لدور معين يعني السلوك الفعلي للفرد بالنسبة إلي مركزه إذ أن السلوك المرتبط بالدور يعبر عن قوة الضبط الاجتماعي (عطية & جمعه، ١٩٩٩، ص.٣٦).

ومن كل ما سبق يمكننا أن نقول ما نعنيه بالدور الاجتماعي أن الدور هنا هو الطريقة المهنية التي يتفاعل بها المنظم الاجتماعي مع شاغلي المراكز الاجتماعية الأخرى بالجمعية الأهلية التي يعمل بها. وبهذا يتضمن الدور ثلاث جوانب:

١- الدور المتوقع: ونقصد به أنماط السلوك التي يتطلبها الآخرون من شاغلي هذا الدور. ويتوقعون منه القيام بها أي ما يتوقع من المنظم الاجتماعي من سلوك مهني.

٢- الدور الذاتي: ونقصد به أنماط السلوك التي يتصور شاغل المركز أنها تتناسب مع المركز الذي يشغله أي ما يتصوره المنظم الاجتماعي عن دوره.

٣- الدور الممارس(الواقعي): ونقصد به أنماط السلوك الفعلي التي يمارسها شاغل المركز في تفاعله مع الآخرين... وهو ما يمارسه المنظم الاجتماعي فعلاً (عفيفي، ١٩٩٣، ص.١٣).

إن الدور كما يري لنتون Linton يمثل الجانب الدينامي للمكانة، وأن الفرد يكلف اجتماعياً بمكانة يشغلها، وعندما يضع عناصر هذه المكانة من واجبات وحقوق موضع التنفيذ، فإنه بذلك يمارس دوراً، فالفرد يمارس دوراً، ولكنه لا يشغل دوراً.

وتستفيد الدراسة الحالية من نظرية الدور:

في تحليل الدور الذي تلعبه الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً وفهم طبيعة هذا الدور في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين للارتقاء بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي والصحي وخدمات البنية الأساسية (الإسكان، المرافق).

فالدور الذي تلعبه الجمعيات الأهلية ومساحته يختلف من مجتمع إلى آخر بسبب عوامل عديدة أبرزها طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني وفي هذا الإطار يعد تقديم الخدمات الأساسية أو العامة أحد الأورار الأساسية التي يمكن أن تقوم بها الجمعيات الأهلية.

وحسبما تشير مفاهيم نظرية الدور إلى أن الدور هو جملة الأفعال والواجبات التي يتوقعها المجتمع ممثلاً في هيئاته وأفراده ممن يشغلون أو يتفاعلون في موافق معينة، فإن هذا يعني أن الجمعيات الأهلية تؤدي دورها في ضوء المسؤولية الاجتماعية المفروضة عليها باعتبارها شريك أساسي في عملية التنمية لتحقيق رؤية الدولة للتنمية المستدامة، ومن ثم يتوقع المجتمع منها أداء واجبها في ذلك والمتمثل في الدراسة الحالية في الإرتقاء بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي والصحي والبنية الأساسية

للمجتمع في إطار المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً خصوصاً وأن الجمعيات الأهلية تلعب دوراً تنموياً منذ نشأتها.

٣- نظرية السلم الممتد:

قد قدم سندي ويب (Sidney webb) إحدى النظريات التي تفسر العلاقة بين النشاط الحكومي والنشاط الأهلي، وهي نظرية السلم التكاملي أو الامتدادي، وتذهب هذه النظرية إلى أن الهيئات الحكومية تضمن للمواطنين حداً أدنى من الخدمات، ومنها مساعدات الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية والتعليمية، وفي حالة عدم تمكن الهيئات الحكومية من توفير كل الاحتياجات، فأن التنظيمات الأهلية - مثل الجمعيات الخيرية - تعمل على تكملة مثل هذه الخدمات، كما قد تعمل على التوسع في توفير هذه الاحتياجات أو تحسينها، وتعمل على التنسيق بينها وبين الهيئات الحكومية (خليل، ٢٠١٥، ص٤٠).

تقوم نظرية السلم الامتدادي على مبدأ أساسي ألا وهو مبدأ المجتمع المدني، حيث ترى هذه النظرية أن المهمة الأولى في توفير الخدمات الاجتماعية للناس في أي مجتمع تتولاها الدولة أولاً، ثم يأتي دور مؤسسات المجتمع المدني في مرتبة ثانية لاستكمال النقص الذي اعترى تلك الخدمات التي قدمتها الدولة، أي أن جهود الدولة تأتي في البداية والجهود التطوعية لمؤسسات المجتمع المدني تأتي امتداداً واستمراراً لها (إسماعيل، ٢٠١٣، ص٤٩).

فالجهد الحكومية إذا لم تشبع احتياجات أفرادها، تتطلق الجهود الأهلية المتمثلة في التطوع كسلم

ممتد لاستكمال تلك الجهود، وسد الثغرات الموجودة، وتسهم مشاركة المرأة المتطوعة في مؤسسات المجتمع المدني في التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية بتقديم الحلول والاستفادة من مواجهتها، وإشباع بعض احتياجات المجتمع وتحقيق رضا أفراد، وبالتالي يزيد ذلك من تكامل المجتمع، فالمرأة المتطوعة عند التحاقها في برامج التطوع تؤدي إلى فهمها لأوضاع المجتمع وظروفه، فهذه النظرية تؤكد على أن الدولة ينبغي أن تعمل في كل برامج الرعاية الاجتماعية التي تهم أفراد المجتمع ويكون دور مؤسسات المجتمع المدني مكمل من حيث ينتهي دور الدولة وبالتالي يظهر دور المرأة المتطوعة من خلال هذه المؤسسات كمكمل لعمل الدولة (اقطم، ٢٠١٤، ص ٢٤).

وقد حدد " سيدني ويب " مجموعة من الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها نظريته، ويرى أن خلل أو عدم توفر أي افتراض من الافتراضات التي وضعها يخل بالنظرية، وتفقد أحد مقوماتها، وتتمثل هذه الافتراضات في: (المليجي & محمود، د.ت، ص ٧٦)

- أن الدولة يقع على عاتقها مجموعة من المسؤوليات والالتزامات أمام شعبها، هذه الأخيرة نص عليها الدستور الذي تمتثل له، وأي تقصير منها يعد إخلالاً به وبمسؤولياتها، ومن بين مسؤوليات الدولة هو توفير مختلف الخدمات التعليمية، الصحية، الاجتماعية، السكنية... إلخ لشعبها، والتي تعتبر حق من حقوقهم.

- ضرورة توفير الحد الأدنى لمستوى المعيشة للشعب في مختلف الخدمات التي تقدمها الدولة، حيث التزام الدولة بأداء خدماتها ومسؤولياتها يسمح بانتفاع كل المواطنين من الخدمات.

- ضرورة مراعاة إمكانات وموارد الدولة من حيث الخدمات التي تقدمها، بحيث أن هذه الخدمات التي تربط بالإمكانات والموارد المتاحة للدولة، أي أنه كلما قلت كلما تراجعت الخدمات المقدمة، وظهر ذلك جلياً على خط الحد الأدنى لمستوى المعيشة، لذلك يظهر هنا دور مؤسسات المجتمع المدني التكميلي والتشاركي الذي من شأنه أن يساهم في سد تلك الثغرات والفجوات في الخدمات الدولية.

وتستفيد الدراسة الحالية من نظرية السلم الممتد: - في أن الدولة مسؤولة عن توفير الخدمات التعليمية والصحية والاقتصادية والاجتماعية والإسكان والمرافق للقرى الأكثر احتياجاً.

- وأن الجمعيات الأهلية تكمل الخدمات التي تقدمها الدولة للقرى الأكثر احتياجاً.

رابعاً: صياغة مشكلة الدراسة:

وفقاً للمعطيات النظرية للدراسة وفي إطار النتائج التي خلصت إليها الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، وفي ضوء ما تم تناوله من استعراض لمشكلة الدراسة، وانطلاقاً من أهمية الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في دعم الجهود التنموية باعتبارها شريك أساسي للدولة، وفي إطار توجه الدولة المصرية لتنفيذ المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً والتأكيد

على ضرورة تضافر كل أجهزة الدولة من مؤسسات وأجهزة حكومية ومنظمات مجتمع مدني، ونظراً للدعم الكبير الذي أولته القيادة السياسية للجمعيات الأهلية وتفعيل دورها في مجالات التنمية المختلفة باعتبارها قطاعاً هاماً من قطاعات المجتمع المدني إلا أنها أكثر قطاعاته تبلوراً وأهمية وذلك لأنها تخدم أكثر الفئات احتياجاً من خلال تقديم مجموعة من الخدمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية....إلخ.

فإن مشكلة الدراسة الحالية تتحدد في القضايا التالية:

١. الارتقاء بالمستوى الصحي للقرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.
٢. الارتقاء بالمستوى التعليمي للقرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.
٣. الارتقاء بمستوى البنية الأساسية (الإسكان والمرافق) للقرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.
٤. الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للقرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ وبناء عليه يتم صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

ما دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؟

خامساً: أهمية الدراسة:

١. تأتي أهمية الدراسة الحالية لتؤكد على أهمية مساندة الجمعيات الأهلية للمشروعات القومية التي تستهدف تحسين الظروف المعيشية لأفراد

المجتمع، والارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لهم، وتمكينهم من الحصول على كافة الخدمات الأساسية.

٢. تأكيد القيادة السياسية المصرية على ضرورة الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في معاونة الحكومة والمؤسسات المعنية في تنفيذ المراحل المتعددة للمبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً (المبادرة الرئاسية حياة كريمة)، حيث بلغ عدد الجمعيات الأهلية في مصر حسب آخر إحصاء في (٢٠٢٠ م) نحو ٦٢٠٠٠ جمعية (وزارة التضامن الاجتماعي، ٢٠٢٠).

٣. تتماشى الدراسة الحالية مع إتجاه الدولة المصرية للاهتمام بدراسة أوضاع المجتمع الريفي وتحديد احتياجات القرى الأكثر احتياجاً في ظل تنفيذ البرامج والمشروعات القومية.

٤. تؤكد رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ في هدفها الأول على الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوي معيشته، وينص الهدف الثاني على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة من خلال تمكين الفئات الأكثر احتياجاً، دعم المشاركة المجتمعية في التنمية لكافة الفئات وتعزيز روح الولاء والانتماء للهوية المصرية.

٥. أهمية الجهود المهنية للخدمة الاجتماعية بصفة عامة وطريقة تنظيم المجتمع بصفة خاصة في التعامل مع القضايا القومية الكبرى، الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية تهدف إلى تحقيق التوافق بين الإنسان والمجتمع باستثمار إمكانيات كل منهما من أجل النهوض بالمجتمع وتدعيم القوي الكامنة في الإنسان، كما أنها تركز على تحقيق العدالة الاجتماعية والحقوق الإنسانية.

ومواجهة عدم المساواة، والاضطهاد والظلم الاجتماعي.

٦. تعد طريقة تنظيم المجتمع إحدى الطرق الأساسية للخدمة الاجتماعية التي تلعب دوراً هاماً في إحداث التغيير الاجتماعي نظراً لما تملكه من مبادئ واستراتيجيات وتكنيكات وأدوات قادرة على التعامل مع المشكلات المختلفة، كما تعمل على تنمية التعاون بين منظمات المجتمع لتنفيذ مشروعاتها ومواجهة الاحتياجات المجتمعية للمناطق التي تقوم بخدماتها.

٧. الدور المتعاظم والمتنامي الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني في التعامل مع قضايا المجتمع المختلفة وتفعيل دورها ومشاركتها في العملية التنموية بصفة عامة وتطوير القرى الأكثر احتياجاً بشكل خاص، حيث تعد هذه الدراسة دعوة للمنظمات الأهلية كي تساند وتشارك بفاعلية أكبر في الجهود والبرامج والمشروعات القومية.

٨. مشاركة الجمعيات الأهلية بمحافظة أسيوط في تنفيذ المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً، حيث بلغ عدد الجمعيات الأهلية بها عام ٢٠٢٠ م نحو ١٨٠٠ جمعية أهلية منها ٤٠٣ جمعية بمدينة أسيوط (الموقع الرسمي لمديرية التضامن الاجتماعي بأسيوط).

سادساً: أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي: تحديد دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

الأهداف الفرعية:

١- تحديد دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية للارتقاء بالمستوى الصحي للقرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

٢- تحديد دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية للارتقاء بالمستوى التعليمي للقرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

٣- تحديد دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية للارتقاء بمستوى البنية الأساسية (الإسكان، المرافق) للقرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

٤- تحديد دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية للارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للقرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

٥- تحديد المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

٦- التوصل لتصور مقترح لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

سابعاً: تساؤلات الدراسة:

التساؤل الرئيسي: ما دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؟

التساؤلات الفرعية:

١- ما دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية للارتقاء بالمستوى الصحي للقرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؟

٢- ما دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية للارتقاء بالمستوى التعليمي للقرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؟

٣- ما دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية للارتقاء بمستوى البنية الأساسية (الإسكان، المرافق) للقرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؟

٤- ما دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية للارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للقرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؟

٥- ما المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؟

٦- ما مقترحات تفعيل دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؟

ثامناً: مفاهيم الدراسة :

١- مفهوم الدور:

يمكن تعريف الدور بأنه: الطبقة من الشيء المدار بعضه فوق بعض، ومنه يأتي الدور وهو الطبقة من المبنى، وعند أهل المنطق توقف كل من الشئيين على الآخر (المعجم الوجيز، ٢٠٠٠، ص٢٨٣).

كما يعرف قاموس الخدمة الاجتماعية الدور بأنه: نماذج محددة ثقافياً وملزمة للفرد الذي يحتل مكانة معينة ومحددة ومعياراً اجتماعياً مرتبطاً بوضع اجتماعي معين على علاقة تبادلية معينة (السكري، ٢٠٠٠، ص١٥).

إن الدور كما يري لنتون Linton يمثل الجانب الدينامي للمكانة، وأن الفرد يكلف اجتماعياً بمكانة يشغلها، وعندما يضع عناصر هذه المكانة من واجبات وحقوق موضع التنفيذ، فإنه بذلك يمارس دوراً، فالفرد يمارس دوراً، ولكنه لا يشغل دوراً.

الدور فهو الجزء الذي ينتظر منه أن يلعبه أو يؤديه فيما يشغله الفرد من مراكز (البريري، ٢٠١٥، ص١٩٢).

وإجرائياً يقصد بالدور:

١- مجموعة من الوظائف والمهام والمسئوليات التي تقوم بها الجمعيات الأهلية.

٢- هذه الوظائف والمهام تفرضها طبيعة العمل على دعم المبادرة القومية (حياة كريمة) لتطوير القرى الأكثر احتياجاً.

٣- تترجم هذه الوظائف والمهام إلى برامج وخدمات تنفذها الجمعيات الأهلية.

٤- تقدم هذه البرامج والخدمات في مجالات متعددة (الصحي، التعليمي، الاقتصادي، الاجتماعي، مجال الإسكان والمرافق).

٥- يكون الهدف الأساسي منها تطوير القرى الأكثر احتياجاً.

٢- مفهوم الجمعيات الأهلية :

حدد القانون ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ بشأن إنشاء وتأسيس الجمعيات والمؤسسات الأهلية في مادته الأولى الجمعية بأنها كل جماعة لها تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة، تتألف من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين أو منهما معاً ولا يقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة وذلك بغرض

غير الحصول على ربح مادي (الجريدة الرسمية
، ٢٠١٩ ، ص٦٠).

كما تعرف الجمعيات الأهلية بأنها: تلك المنظمات
التي تقوم على الجهود التطوعية لجماعات من
الأفراد المهتمين بالخدمة العامة يقومون بتنظيمها
وإدارتها في إطار النظام العام والقوانين
والتشريعات التي تنظم العمل الاجتماعي التطوعي
(عبداللطيف، ٢٠٠٨، ص٢٣٠).

وإجريباً يمكن تعريف الجمعيات الأهلية وفقاً لهذه
الدراسة بأنها :

١. منظمات غير حكومية .
٢. لا تهدف إلى الربح المادي .
٣. أنشئت لتحقيق أهداف اجتماعية في المجتمع
منها تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية .
٤. تقوم على الجهود التطوعية في تمويلها
وتحقيق أهدافها.
٥. تتكون من مجموعة من الأشخاص الطبيعيين
أو الاعتباريين حددهم القانون المصري بعشرة
أشخاص على الأقل .
٦. لها هيكل تنظيمي رسمي يتمثل في أعضاء
مجلس الإدارة .
٧. لها دور فعال في المجتمع حيث أن مجال
عملها تنمية المجتمع وتقديم خدمات الرعاية
الاجتماعية لأفراد المجتمع .
٨. تسهم هذه الجمعيات في دعم المبادرة القومية
لتطوير القرى الأكثر احتياجاً (مبادرة حياة
كريمة).
٩. من خلال الارتقاء بالمستوى الاجتماعي
والاقتصادي والمستوى التعليمي والمستوى

الصحي والبنية التحتية للمواطنين بالقرى الأكثر
احتياجاً.

٣- مفهوم المبادرة :

المبادرات جمع مبادرة ، وهي من الفعل (بادر)
ويقال: بادر إلى الشيء: أسرع، وبادر الشيء
عاجله، وبادر فلاناً الشيء إليه: سبقه (المنجد،
١٩٩٧ ، ص٢٨) .

المبادرة: هي المسارعة إلى الشيء أي
المبادرة لتحقيقه (بدوي، ١٩٩٣،
ص١٤٥).

يشير قاموس المورد إلى تمهيدي أو أولى أو
خطوة أولى أو تمهيدية أو روح المبادرة أو حق
المبادرة مثل حق التقدم على الآخرين في عمل ما
أو في سن تشريع ما (البلعكي، ٢٠٠٨،
ص٤٧٦).

وعرف مدحت أبو النصر المبادرة بأنها: فكرة
ابتكارية، وجهد تطوعي، يقوم به شخص أو
أكثر، بشكل تعاوني وفريقي، يتميز بروح السبق
أو المبادرة، لتقديم منفعة أو خدمة للمجتمع أو
لجزء منه (أبو النصر، ٢٠٢٠، ص٣٠٠).

المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً:
هي تلك المبادرة الوطنية التي أطلقها السيد عبد
الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية،
٢ يناير من العام الميلادي ٢٠١٩ حيث تهدف
إلى التدخل الآني والعاجل لتكريم الإنسان
المصري وحفظ كرامته وحقه في العيش الكريم،
وذلك في إطار من التكامل وتوحيد الجهود بين
مؤسسات الدولة الوطنية ومؤسسات القطاع
الخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية في
مصر، حيث تسعى هذه المبادرة إلى تقديم حزمة

متكاملة من الخدمات، التي تشمل جوانب مختلفة صحية واجتماعية ومعيشية، فهي بمثابة مسئولية ضخمة ستشارك هذه الجهات المختلفة في تقديمها إلى المواطن المصري، لا سيما من الفئات المجتمعية الأكثر احتياجاً للمساعدة ولمد يد العون لها، حتى تستطيع أن تحيا الحياة الأفضل التي تستحقها والتي تضمن لها الحياة الكريمة.

ومبادرة حياة كريمة تهدف إلى تحسين مستوى الحياة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجاً على مستوى الدولة، كما تسهم في الارتقاء بمستوى الخدمات اليومية المقدمة للمواطنين الأكثر احتياجاً، وبخاصة في القرى، وكذلك توفير الحياة الكريمة للفئات الأكثر احتياجاً على مستوى الجمهورية، كما تتضمن شق للرعاية الصحية وتقديم الخدمات الطبية والعمليات الجراحية، وصرف أجهزة تعويضية، وتنمية القرى الأكثر فقراً لخريطة الفقر، وتوفير فرص عمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في القرى والمناطق الأكثر احتياجاً (الموقع الرسمي لخريطة مشروعات مصر، جمهورية مصر العربية).

وإجرائياً يقصد بالمبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً:

١- مشروع أطلقه السيد رئيس جمهورية مصر العربية.

٢- يستهدف التدخل الآني والعاجل لتكريم الإنسان المصري وحفظ كرامته وحقه في العيش الكريم.

٣- وذلك من خلال تحسين مستوى الحياة للفئات الأكثر احتياجاً على مستوى الدولة.

والارتقاء بمستوى الخدمات الأساسية للمواطنين الأكثر احتياجاً وبخاصة القرى.

٤- يتم تنفيذها على المستوى القومى بمشاركة الجمعيات الأهلية إلى جانب القطاع الحكومى.

تاسعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

١- نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التي تستهدف تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف تغلب عليه صفة التحديد، وفي ضوء ذلك يقوم الباحث بوصف ما هو كائن عن طريق جمع المعلومات والبيانات حول الظاهرة محل الدراسة وجداولتها ثم تفسير تلك البيانات واستخلاص النتائج والتعميمات (إسماعيل، ١٩٩٦، ص.٨٤).

لذا فالدراسة الحالية تهتم بوصف وتحليل دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

٢- المنهج المستخدم:

وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعى بنوعيه:

(أ) المسح الاجتماعى الشامل لأعضاء مجلس الإدارة والعاملين بالجمعيات الأهلية المختارة التي لها دور واضح في تنفيذ المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً بمحافظة أسيوط وعددهم (٦٠) مفردة، وتوزيعهم كالتالى:

م	البيان	عدد المسئولين
١	جمعية البر والتقوي.	١٣
٢	مؤسسة مصر الخير.	١٥
٣	جمعية الطفولة والتنمية.	١٢
٤	الجمعية الخيرية الإسلامية .	٢٠
المجموع		٦٠

(الضحيان & حسن، ٢٠٠٢، ص.٢٤٧) بلغ حجم العينة (٢٢٨) مفردة، وتم استخدام طريقة التوزيع المتناسب، كما يلي:

(ب) المسح الاجتماعي لعينة عشوائية للمستفيدين من خدمات الجمعيات الأهلية المختارة ضمن المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً ، وبتطبيق قانون الحجم الأمثل للعينة

م	البيان	عدد المستفيدين	الحجم الأمثل
١	جمعية البر والتقوي.	١٣٠٠	٩٦
٢	مؤسسة مصر الخير.	٦٠٠	٤٤
٣	جمعية الطفولة والتنمية.	٥٠٠	٣٧
٤	الجمعية الخيرية الإسلامية .	٧٠٠	٥١
المجموع		٣١٠٠	٢٢٨

٣- أدوات الدراسة:

٤- مجالات الدراسة:

(أ) إستمارة استبيان للعاملين وأعضاء مجلس الإدارة والأخصائيين الاجتماعيين.

(أ) المجال المكاني: تمثل المجال المكاني للدراسة في (٤) أربع جمعيات أهلية بمحافظة أسيوط، وهي كالتالي:

(ب) إستمارة استبيان للمواطنين المستفيدين من خدمات الجمعيات الأهلية ضمن المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً.

(١) جمعية البر والتقوي	(٢) مؤسسة مصر الخير
(٣) جمعية الطفولة والتنمية	(٤) الجمعية الخيرية الإسلامية

وترجع مبررات إختيار هذه الجمعيات مجتمعاً للدراسة للأسباب التالية:

١- تعد محافظة أسيوط من المحافظات التي تشتمل على عدد كبير من القرى الأكثر فقراً بصعيد مصر.

٢- تمتاز هذه الجمعيات بأنها من الجمعيات المشاركة في المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً.

٣- تمتاز هذه الجمعيات بأنها من أكثر الجمعيات نشاطاً في محافظة أسيوط في مجال التنمية والرعاية الاجتماعية.

٤- موافقة الجمعية وأعضاء مجلس الإدارة والأخصائيين الاجتماعيين.

(ب) المجال البشري: يتحدد المجال البشري فيما يلي:

١- الحصر الشامل لأعضاء مجلس الإدارة والعاملين والأخصائيين الاجتماعيين في الجمعيات الأهلية المختارة وعددهم (٦٠) مفردة.

٢- عينة من الأفراد المستفيدين من خدمات الجمعيات الأهلية ضمن تنفيذ المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً وعددهم (٢٢٨) مفردة.

(ج) المجال الزمني: وهي الفترة التي أجريت فيها الدراسة بشقيها النظري والميداني يمكن توضيحها كالتالي:

الجدول الآتي يوضح الفترة الزمنية التي استغرقتها الدراسة بشقيها النظري والميداني

م	الدراسة بشقيها النظري والميداني	المدة
١	الجانب النظري	٦ شهور
٢	إعداد أدوات جمع البيانات	شهر
٣	تحكيم أدوات جمع البيانات	شهر
٤	تطبيق أدوات جمع البيانات	شهرين
٥	تحليل نتائج أدوات جمع البيانات	شهرين
	المجموع	١٢ شهر

عاشراً: النتائج العامة للدراسة:

(أ) النتائج العامة الخاصة باستمرار المسؤولين:

١- فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الأول المتصل بدور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية للارتقاء بالمستوى الصحي للقرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ فقد أوضحت النتائج الميدانية لعينة الدراسة أن دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية للارتقاء

بالمستوى الصحي لتطوير القرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تعكس مدى أهمية هذا المتغير في دعم المبادرة القومية حيث جاء هذا المتغير في مستوى مرتفع بمجموع أوزان (٢٠٥٠) ومتوسط مرجح (٢٠٥٢) وبقوة نسبية (٧٥.٩٣%).

٢- فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الثاني المتصل بدور الجمعيات الأهلية في دعم

المبادرة القومية للارتقاء بالمستوى التعليمي للقرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ فقد أوضحت النتائج الميدانية لعينة الدراسة أن دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية للارتقاء بالمستوى التعليمي لتطوير القرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تعكس مدى أهمية هذا المتغير في دعم المبادرة القومية حيث جاء هذا المتغير في مستوى مرتفع بمجموع أوزان (٢١٤٤) ومتوسط مرجح (٢,٢٣) وبقوة نسبية (٧٩,٤١%).

٣- فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الثالث المتصل بدور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية للارتقاء بمستوى البنية الأساسية (الإسكان، المرافق) للقرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ فقد أوضحت النتائج الميدانية لعينة الدراسة أن دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية للارتقاء بمستوى البنية الأساسية (الإسكان، المرافق) لتطوير القرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تعكس مدى أهمية هذا المتغير في دعم المبادرة القومية حيث جاء هذا المتغير في مستوى مرتفع بمجموع أوزان (٢١٦١) ومتوسط مرجح (٢,٢٥) وبقوة نسبية (٨٠,٠٤%).

٤- فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الرابع المتصل بدور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية للارتقاء بالمستوى

الاقتصادي للقرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠, فقد أوضحت النتائج الميدانية لعينة الدراسة أن دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية للارتقاء بالمستوى الاقتصادي لتطوير القرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تعكس مدى أهمية هذا المتغير في دعم المبادرة القومية حيث جاء هذا المتغير في مستوى مرتفع بمجموع أوزان (٢٥٢٧) ومتوسط مرجح (٢,٣٤) وبقوة نسبية (٧٧,٩٩%).

٥- فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الخامس المتصل بدور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية للارتقاء بالمستوى الاجتماعي للقرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠, فقد أوضحت النتائج الميدانية لعينة الدراسة أن دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية للارتقاء بالمستوى الاجتماعي لتطوير القرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تعكس مدى أهمية هذا المتغير في دعم المبادرة القومية حيث جاء هذا المتغير في مستوى مرتفع بمجموع أوزان (٢٥٤٣) ومتوسط مرجح (٢,٤٩) وبقوة نسبية (٨٣,١٠%).

٦- فيما يتعلق بالمعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ فقد أوضحت النتائج الميدانية لعينة الدراسة أن هناك بعض

المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ وتتعدد تلك المعوقات حيث جاء في مقدمة تلك المعوقات قلة الموارد المتاحة بالجمعية، ونقص وسائل التدريب على تنفيذ المشروعات بمتوسط مرجح (٢,٦٢) ودرجة نسبية (٨٧.٢٢%)، وجاء في الترتيب الثاني ضعف مساندة القيادات الشعبية والتنفيذية بمتوسط مرجح (٢,٦٠) ودرجة نسبية (٨٦.٦٧%).

٧- فيما يتعلق بمقترحات تفعيل دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ فقد أوضحت النتائج الميدانية لعينة الدراسة أن هناك مجموعة من المقترحات اللازمة لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ تعددت وتنوعت، وجاء في مقدمة تلك المقترحات زيادة وسائل التدريب على تنفيذ المشروعات، وإقامة علاقات تعاونية بين الجمعيات الأهلية على المستوى الأفقي لتقديم خدمات للأسر الفقيرة بمتوسط مرجح (٢,٧٨) ودرجة نسبية (٩٢.٧٨%)، وجاء في الترتيب الثاني الدراسة العلمية المستمرة للاحتياجات الفعلية للأسر الفقيرة، وتزويد الجمعيات الأهلية بالخبرة في مجال

الشراكة المجتمعية بمتوسط مرجح (٢,٧٥) ودرجة نسبية (٩١.٦٧%).
(ب) النتائج العامة الخاصة باستمارة المستفيدين:
١- فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الأول المتصل بدور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية للارتقاء بالمستوى الصحي للقرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ فقد أوضحت النتائج الميدانية لعينة الدراسة أن دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية للارتقاء بالمستوى الصحي لتطوير القرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تعكس مدى أهمية هذا المتغير في دعم المبادرة القومية حيث جاء هذا المتغير في مستوى مرتفع بمجموع أوزان (٨٨٦٣) ومتوسط مرجح (٢,٥٩) وبقوة نسبية (٨٦.٣٨%).
٢- فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الثاني المتصل بدور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية للارتقاء بالمستوى التعليمي للقرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ فقد أوضحت النتائج الميدانية لعينة الدراسة أن دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية للارتقاء بالمستوى التعليمي لتطوير القرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تعكس مدى أهمية هذا المتغير في دعم المبادرة القومية حيث جاء هذا المتغير في مستوى مرتفع بمجموع أوزان (٩٥٨٥) ومتوسط مرجح (٢,٦٣) وبقوة نسبية (٨٧.٥٨%).

٣- فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الثالث المتصل بدور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية للارتقاء بمستوى البنية الأساسية (الإسكان، المرافق) للقرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ فقد أوضحت النتائج الميدانية لعينة الدراسة أن دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية للارتقاء بمستوى البنية الأساسية (الإسكان، المرافق) لتطوير القرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تعكس مدى أهمية هذا المتغير في دعم المبادرة القومية حيث جاء هذا المتغير في مستوى مرتفع بمجموع أوزان (٨٨٠٨) ومتوسط مرجح (٢,٥٨) وبقوة نسبية (٨٥.٨٥%).

٤- فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الرابع المتصل بدور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية للارتقاء بالمستوى الاقتصادي للقرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، فقد أوضحت النتائج الميدانية لعينة الدراسة أن دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية للارتقاء بالمستوى الاقتصادي لتطوير القرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تعكس مدى أهمية هذا المتغير في دعم المبادرة القومية حيث جاء هذا المتغير في مستوى مرتفع بمجموع أوزان (١٠٤٧٠) ومتوسط مرجح (٢,٥٥) وبقوة نسبية (٨٥.٠٤%).

٥- فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الخامس المتصل بدور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية للارتقاء بالمستوى الاجتماعي للقرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، فقد أوضحت النتائج الميدانية لعينة الدراسة أن دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية للارتقاء بالمستوى الاجتماعي لتطوير القرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تعكس مدى أهمية هذا المتغير في دعم المبادرة القومية حيث جاء هذا المتغير في مستوى مرتفع بمجموع أوزان (٩٧٦٢) ومتوسط مرجح (٢,٥٢) وبقوة نسبية (٨٣.٩٥%).

٦- فيما يتعلق بالمعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، فقد أوضحت النتائج الميدانية لعينة الدراسة أن هناك بعض المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ وتتعدد تلك المعوقات حيث جاء في مقدمة تلك المعوقات تحايل الأفراد غير المستحقين للحصول على الخدمات بمتوسط مرجح (٢,٦٩) ودرجة نسبية (٨٩.٧٧%). وجاء في الترتيب الثاني وضع أهداف غير واقعية بمتوسط مرجح (٢,٦٥) ودرجة نسبية (٨٨.٣٠%).

٧- فيما يتعلق بمقترحات تفعيل دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية لتطوير

القرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ فقد أوضحت النتائج الميدانية لعينة الدراسة أن هناك مجموعة من المقترحات اللازمة لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ تعددت وتنوعت، وجاء في مقدمة تلك المقترحات التنسيق بين الدعم المقدم للأسر الفقيرة حتى لا يحدث تكرار أو ازدواج للخدمة بمتوسط مرجح (٢,٨٥) ودرجة نسبية (٩٥.٠٣%)، وجاء في الترتيب الثاني زيادة المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ البرامج والمشروعات بمتوسط مرجح (٢,٨٤) ودرجة نسبية (٩٤.٧٤%).

حادي عشر: توصيات الدراسة:

توصي الدراسة بأهمية دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ من خلال ما يلي:

- ١- أهمية قيام الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وطريقة تنظيم المجتمع بصفة خاصة بتنمية وعي العاملين بالجمعيات الأهلية بأهمية دعم المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً.
- ٢- أهمية الأخذ بالمقترحات التي أبدتها المسؤولين ورؤساء مجالس الإدارة في هذه الدراسة لدعم المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً.

- ٣- أهمية تنظيم الندوات والمحاضرات وورش العمل للتعريف بكيفية التعاون والمشاركة في المشروعات القومية.
- ٤- الاهتمام بتنمية أدوات ووسائل التدريب على تنفيذ البرامج والمشروعات القومية.
- ٥- إقامة شراكات تعاونية بين الجمعيات الأهلية على كافة المستويات لتقديم كافة الخدمات للأسر الفقيرة.
- ٦- الدراسة العلمية المستمرة للاحتياجات الفعلية للأسر الفقيرة.
- ٧- الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في مجال الشراكة المجتمعية.
- ٨- التنسيق بين الدعم المقدم للأسر الفقيرة حتى لا يحدث تكرار أو ازدواج للخدمة.
- ٩- زيادة المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ البرامج والمشروعات.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- أبو النصر، مدحت محمد (٢٠٠٤). إدارة الجمعيات الأهلية في مجال رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، القاهرة، مجموعة النيل العربية.

٢-

٣- الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية من منظور تكاملي، دمنهور، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بدمنهور.

٣-

٤- إدارة منظمات المجتمع المدني- دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشراكة والشفافية والمساءلة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة، القاهرة، إيتراك للنشر والتوزيع.

٤- أبوالنعمان، أميرة عصام (٢٠٢١). الثقة وتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية بمنظمات المجتمع المدني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط.

٥- أحمد، أسامة علي (٢٠١١). الحماية الاجتماعية في مصر نحو سياسة متكاملة، بحث منشور بالمجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مجلة ربع سنوية، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

٦- إسماعيل، عمار عادل (٢٠١٣). العمل التطوعي وانعكاساته على برنامج القرى الصحية في سوريا، دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق.

٧- إسماعيل، محمود حسن (١٩٩٦). مناهج البحث في إعلام الطفل، القاهرة، دار النشر للجامعات.

٨- أقطم، حسن فخري إبراهيم (٢٠١٤). معوقات مشاركة المرأة في العمل التطوعي من وجهة نظر المتطوعين والعاملين في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

٩- بدوي، أحمد زكي (١٩٩٣). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان.

١٠- البريري، أحمد محمد حسن (٢٠١٤). الممارسة العامة مع المجتمعات والمنظمات، مركز دعم وتوزيع الكتاب الجامعي، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط.

١١- البريري، أحمد محمد محمد حسن (٢٠١٥). نماذج ونظريات في تنظيم المجتمع، مركز

١٩- خاطر، أحمد مصطفى وآخرون (٢٠٠١).

الإدارة في المؤسسات الاجتماعية،
الإسكندرية، المكتبة الجامعية.

٢٠- خليل، نزيهة (٢٠١٥). معوقات العمل

التطوعي في المجتمع المدني دراسة ميدانية
للجمعيات الخيرية بمدينة بسكرة، اطروحة
دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،
جامعة محمد خضير- بسكرة.

٢١- رجب، إبراهيم عبدالرحمن

وآخرون (١٩٨٣). نماذج ونظريات تنظيم
المجتمع، القاهرة، دار الثقافة للطباعة
والنشر.

٢٢- سالم، عماد محمد نبيل سعد (٢٠١٠).

الرعاية الإنسانية كمدخل لتحسين نوعية حياة
فقراء الريف، رسالة دكتوراه غير منشورة،
كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان .

٢٣- السكري، أحمد شفيق (٢٠٠٠). قاموس

الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية،
الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

٢٤- _____

_____ (٢٠١٤).

آثار عملية التحول الاقتصادي والحماية
الاجتماعية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر
العلمي السنوي الثالث والعشرون، كلية
الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، ج ١١.

٢٥- سليمان، نادية حليم (١٩٩٥). الفقر والنساء

المعيلات، الأبعاد وسبل المواجهة، مجموعة

دعم وتوزيع الكتاب الجامعي، كلية الخدمة
الاجتماعية، جامعة أسيوط .

١٢- البعلبكي، منير & البعلبكي، رمزي

(٢٠٠٨). قاموس المورد الحديث، بيروت،
دار العلم للملايين.

١٣- الجريدة الرسمية (٢٠١٩). قانون رقم ١٤٩

لسنة ٢٠١٩، العدد ٣٣، مكرر(ب).

١٤- جمعة، محمد جمعة علي (٢٠١٣). خدمات

الجمعيات الأهلية وتمكين الفقراء في
المجتمعات الريفية، رسالة ماجستير غير
منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة
أسيوط.

١٥- الجوهري، عبدالهادي وآخرون (٢٠٠١).

دراسات في التنمية الاجتماعية، الإسكندرية،
المكتب الجامعي الحديث.

١٦- حسن، أميرة محمود موسى (٢٠٠٩). آليات

الجمعيات الأهلية في تمكين الأسر الفقيرة،
رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة
الاجتماعية، جامعة حلوان.

١٧- حسن، سعودي محمد (٢٠١١). إسهامات

مؤسسات المجتمع المدني في تحسين نوعية
الحياة للفقراء، رسالة دكتوراه غير منشورة،
كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط.

١٨- حماد، جمال محمد محمد (٢٠٠٥). آليات

مواجهة الفقر في المجتمع المصري، دراسة
تقويمية لدور بعض المؤسسات الحكومية
وغير الحكومية في محافظة المنوفية، كلية
الآداب، جامعة المنوفية .

٣١- صادق، نبيل محمد (١٩٩١). طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر.

٣٢- الصديقي، سلوى عثمان (٢٠٠٣). خدمة الفرد في محيط الخدمة الاجتماعية "الأسس النظرية والاتجاهات العلمية"، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

٣٣- الضحيان، سعود بن ضحيان & حسن، عزت عبد الحميد محمد (٢٠٠٢). معالجة البيانات باستخدام برنامج spss10، الرياض، سلسلة بحوث منهجية.

٣٤- عبدالعزيز، محمد عبدالعال (٢٠١٩). تقدير إحتياجات الأسر الأولى بالرعاية بالمجتمعات العشوائية كمؤشر تخطيطي لإشباعها، بحث منشور بمجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، مج ١٨، ع ١٨.

٣٥- عبداللطيف، رشاد أحمد (٢٠٠٢). أسس طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، مدخل دراسة المجتمع، القاهرة، دار الجندي.

٣٦-

_____ (٢٠٠٧). التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، دار الوفاء لنديا للطباعة والنشر.

٣٧- (٢٠٠٧). تنمية المجتمع المحلي، الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر.

عمل الجمعيات غير الحكومية للإعداد لمؤتمر بكين، لجنة الدراسات والتقارير.

٢٦- السمالوطي، إقبال الأمير وآخرون (٢٠٠٧). الخدمة الاجتماعية وتمكين الأسر الأولى بالرعاية، بحث منشور في المؤتمر العلمي السادس الفقر وحقوق الإنسان، آفاق جديدة للخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، مجلد ١١.

٢٧- السنهوري، أحمد محمد (١٩٩٨). مدخل ونظريات الممارسة المعاصرة للخدمة الاجتماعية "منظور الممارسة العامة"، القاهرة، دار النهضة العربية.

٢٨- الشويري، نهي محمد هلال (٢٠١٧). إسهامات المنظمات الأهلية في تمكين الأسر الفقيرة وإدماجها في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، عدد (١٠)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.

٢٩- شيحة، نجوي فاروق (٢٠٠٢). المنظمات غير الحكومية والاستغلال الأمثل (الجمعيات الأهلية وتحديث مصر)، بحث منشور في المؤتمر السنوي الرابع للإتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، القاهرة، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية.

٣٠- صادق، نبيل محمد وآخرون (٢٠٠٦). أساسيات طريقة تنظيم المجتمع، القاهرة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

٣٨- أسس نظرية ونماذج تطبيقية، الإسكندرية،
المكتب العلمي للنشر والتوزيع.

٤٥- المعجم الوجيز (٢٠٠٠). مجمع اللغة
العربية، القاهرة، الهيئة العامة لشئون
المطابع الأميرية.

٤٦- المليجي، إبراهيم عبدالهادي & محمود، منال
طلعت (د.ت). تنظيم المجتمع، مداخل نظرية
ورؤية واقعية، دار المعرفة الجامعية.

٤٧- المنجد في اللغة والإعلام (١٩٩٧).
بيروت، دار الشرق، ط ٣٦.

٤٨- الهرميل، نها ممدوح (٢٠٠٤). آليات
لمواجهة مشكلة الفقر من منظور طريقة
تنظيم المجتمع، رسالة ماجستير غير
منشورة. كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة
حلوان.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

١- Abdel Hadi, i. (2006): Role of Non-
Governmental Organization in
supporting and developing small
scale Enterprises Sector. Palestine:
quds university press.

٢- Anew Global Partnership (2013):
Eradicate poverty and transform
Economies through Sustainable
Development , the report of the
high level panel of Eminent
persons on the post - 2015
Development Agenda , United
Nations , New York.

إدارة (٢٠٠٨).

المؤسسات الاجتماعية في مهنة الخدمة
الاجتماعية، الإسكندرية، دار الوفاء.

٣٩-

إدارة المؤسسات

الاجتماعية، في حصة الخدمة الاجتماعية،
الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر .

٤٠- عطية، السيد عبدالحميد & جمعه، سلمى
محمود (١٩٩٩). التنظر والتطبيق في طريقة

العمل مع الجماعات وعملياتي الإشراف
والتقويم، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

٤١- عفيفي، عبدالخالق محمد (١٩٩٣). تنظيم
المجتمع- أدوار ونماذج الممارسة، القاهرة،
مكتبة عين شمس.

٤٢- قاسم، محمد رفعت (٢٠٠٠). تنظيم المجتمع
(الأسس والأجهزة)، القاهرة، الثقافة
المصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

٤٣- قنديل، أماني (١٩٩٤). الجمعيات الأهلية
والثقافية والتنشئة السياسية في مصر،
القاهرة، جامعة القاهرة، كلية اقتصاد وعلوم
سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية.

٤٤- محمد، عبدالفتاح محمد (١٩٩٦). الخدمة
الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي-

Publications,vol4 ,ce delivery
International Journal, governance-
BY E.
Robert , Adina (2006) : Quality life -٩
for poverty , Birmingham .
Robert William (2016) : Applying -١٠
form work assessing the quality of
maternal services in urban society
, New York , P.H.D ,diss , Journal
of social science .
Ruckert Arne(2003) : The role of -١١
civil society in the IMF and world
bank poverty redvelein ,Queens
University , at Kingston Canada.

ثالثاً: المواقع:

١- الموقع الرسمي لخريطة مشروعات
مصر، جمهورية مصر العربية:
<https://egy-map.com/initiative>
٢- الموقع الرسمي للهيئة العامة
للاستعلامات، جمهورية مصر العربية:
<https://www.sis.gov.eg/Story/11814>
٣- الموقع الرسمي لمديرية التضامن
الاجتماعية بأسبوط على شبكة التواصل
الاجتماعي "الفيس بوك":
<https://web.facebook.com/assiuatmo>
ss.eg

Boyce Nicole (2015) : A -٣
Comparative study of
representation of the development
of human rights by NGOs in west
bengal and London , a focus on
agency and woman's human rights
, U.S.A , P.H.D diss.
Citron and Michal (1995): -٤
Introduction and overview in
measuring child.
David Young (2011) : -٥
Strengthening the capacity building
of Non-governmental organizations
, New York , P.H.D diss , west
publishing.
Fowler, Alan (2005) : Strong the -٦
role of voluntary development
organizations , New York .
Julia, M.Norlin et al (2003): Human -٧
Behavior and the social
Environment, social systems
theory, USA, Boston, 4th edition,
Pearson Education.
Kulmala,Kainu,nikula&Kivinen -٨
(2014):The Challenge of Policy
Formulation and Service Delivery in
the 21st Century improving
customer service delivery, BY E-
governance, International Journal
of Scientific and Research